ندرة الذهب وكساد التجارة

لا يحدث شيء في هذا الكون ما لم تسبقهُ علل كافية لاحداثهِ . والانسان مفطور على البحث عن هذه العلل وقد عرف كثيرًا منها حتى صار بمكنهُ الانباء بنتائجها قبل حدوثها . فعلماء الهيئة ينبئونك بالخسوفات والكسوفات والاقترانات قبل وقوعها بزمن طويل . والكيماويون يخبرونك عن نتائج التراكيب الكيماوية قبل ان يجمعوا بين بسائطها . والاطباء يعلمونك بسير الامراض ونتائجها وفعل العلاج فيها ويسطرون ذلك في كتب التعليم

وبين العلوم علم حديث لم تشع سيادتهُ حتى الآن ولا اخذ الناس باسبابها وهو علم الاقتصاد السياسي وقد انبأنا ارباب هذا العلم بما نحن فيهِ الآن من كساد التجارة وضيق الاحوال منذ سنين كثيرة . ونحن لم نغفل ذلك بل اشرنا اليهِ في اواخر السنة السادسة للمنتطف في مقالة عنوانها ماضي الذهب ومستقبلهُ فقلنا فيها "ان كثيرين من اهل الاقتصاد السياسي ينسبون عسر الاحوال الحاضرة الى قلة الذهب لان الذهب اذا قلَّ غلا واذا غلا رخصت الغلال والسلع فلحقت الخسائر باهل الفلاحة والصناعة" ثم قلنا "ان كمية الذهب المستخرج من الارض آخذة في التناقص سنة فسنة واذا لم يعتمد الناس على الفضة في ضرب النقود اكثر مما يعتمدون عليها الآن زاد عسر الحال عسرًا" وكان ذلك منذ نحو اربع سنوات . والآن قد زاد العسر على ما قلنا قبلاً فرأينا ان نعود الى هذا الموضوع فنصف الداء والدواء ثانيةً لعلنا نلفي بين القرَّاء من يتناول هذا الموضوع وينادي بهِ بصوت جهير فيُخيَّم صوتهُ الى صوت دعاة الاقتصاد السياسي ويصل الى آذان رجال السياسة ومديري مهام البلاد فيتلافون الامر ويخففون المصاب

مَن يجل في اسواق الاسكندرية او القاهرة او غيرها من المدن الكبيرة يدهش من كثرة البضائع وقلة المشترين ولا سيَّما اذا قابل ذلك بما كان يراهُ منذ عشر سنوات ويزيد اندهاشهُ عندما يرى انحطاط الاسعار الفاحش حتى اذا لم يكن مطَّلعًا على احوال اوربا ظنَّ ان السبب محليٌّ في مصر وحدها وقد نجم عن الحرب والوبا اللذين حدثا فيها . ولكن لو علم ان هذه حال التجارة في اكثر ممالك الدنيا لرأى ان السبب اعمُّ مما ظنَّ واقل وطأةً

لا يخفى ان معادن كليفورنيا الكثيرة الذهب اكتُشفت سنة ١٨٤٩ واستخرج منها ذهب كثير فكثر في ايدي الناس ورواجت بهِ التجارة وبقي يتزايد حتى سنة ١٨٦٤ ومن ثم اخذ يتناقص حتى فُجرت مناجم لانها لم تعد تفي بنفقات استخراجها . الاَّ انهُ لم يكثر في ايدي الناس ولم تروَّج بهِ التجارة حال اكتشافهِ بل تأخَّر ذلك الى سنة ١٨٦٠ ومن ثمَّ قلت قيمتهُ فارتفعت

الاسعار كثيرًا لان السلعة التي كانت تساوي دينارًا صارت تساوي دينارين لكثرة الدنانير. وداست الاسعار مرتفعة حتى سنة ١٨٨٠ ومن ثم اخذت تحط ولم تزل آخذة في الانحطاط. وكان الذهب الذي يستخرج سنويًا من الارض يزيد عن ثلاثين مليونًا من الليرات الانكليزية ثم قلّ حتى صار عند ما كتبنا المقالة المشار اليها آنفًا نحو عشرين مليونًا والآن قد قلّ عن ذلك فبلغ سبعة عشر مليونًا فقط. وهذه السبعة عشر مليونًا تأخذ الصناعة منها نحو عشرة ملايين ولا ترد ها للمعاملة لان قيمتها تضاعف بصوغها فلا يرضى احد بعكسها وتزع نصف قيمتها منها. ويؤخذ نحو اربعة ملايين منها الى بلاد الهند لتخزن في خزائن اغنيائها وما بقي تأخذهُ الولايات المتحدة الاميركية فلا يبقى شيء لاهل اوربا والبلدان المجاورة لها كمصر والشام. هذا هو سبب رخص الامتعة. فلو احملت غلة القمح في الدنيا كلها لبيع المدّ بدنانير كثيرة والآن قد اضمحلت غلّة الذهب فصار الدينار منهُ يُبدَل بامداد كثيرة من القمح اي ان القمح رخص بقلة الذهب وما يقال في القمح يقال في بقية الاشياء. ولو قلّ الذهب حتى لم يبقَ منهُ في يد الناس الا خمسة دنانير لاستطاع مالكها ان يبتاع بها اثمن جواهر الدنيا اي ان الجواهر ترخص حتى لا تساوي كلها خمسة دنانير. والانسان الذي اشترى دارًا بين سنة ١٨٥٥ وسنة ١٨٧٥ حين كان الذهب رخيصًا او اعتاد على اسلوب من المعيشة موافق للارباح الكبيرة التي كان يربحها حينئذٍ يجد نفسهُ الآن على حافة الخراب لا لفساد في احكامهِ وامالهِ بل لقلة المستخرج من الذهب

ومما زاد عسر الحال عسرًا انخفاض قيمة الفضة وتردد الناس في التعامل بها. فان دولة جرمانيا اشترطت على فرنسا ان تدفع لها غرامة الحرب ذهبًا لكي لا تخسر جرمانيا كثيرًا في اعادة صكها ولا تصرف على ذلك سنين كثيرة. وربما كان في نيتها غرض آخر وهو خفض قيمة نقود فرنسا الفضية فانحطت قيمة الفضة. وزد على ذلك ان الولايات المتحدة الاميركية حطت قيمة الفضة سنة ١٨٧٣ ومنعت صك الريالات الفضية. فكأنّ هاتين الدولتين العظيمتين اي جرمانيا واميركا قد تسابقتا الى احتكار الذهب في وقت قلّ فيهِ المستخرج منهُ من الارض فارتفعت قيمتهُ وانخفضت اثمان السلع كلها

وفي ايدي الناس من النقود الفضية ما قيمتهُ ٧٥٠ مليونًا من الليرات الانكليزية وقد خسرت هذه النقود ١٥ في المئة من قيمتها الاصلية فبلغت خسارتها ١١٢ مليونًا وكان الذهب المستخرج من الارض بين سنة ١٨٥٦ وسنة ١٨٦١ مساويًا لمئة واربعين مليونًا من الليرات الانكليزية فصار المستخرج منهُ في الخمس السنين الاخيرة مساويًا لثمانين مليونًا فقط. فخسر البشر في الخمس السنين الاخيرة بانخفاض قيمة الفضة وقلة المستخرج من الذهب مئة وثلاثة وسبعين مليونًا من

اللبرات الانكليزية . وهذا من اكبر البلايا التي اصابت الناس . وتولد من ذلك شرٌّ آخر اعظم من الشرين الاولين واشدُّ تأثيرًا في وقوف دولاب الاعمال وهو ابطال "الامنية" التجارية من بين الناس . فانهُ عند ما كانت الامنيَّة على اشدها كان زيد يصدر بولصة او سفتجة فيتعامل بها عمروٌ وبكرٌ وخالدٌ كانها نقود ذهبية لاتمانهم زيدًا ولكن عند ما غلا الذهب وانخفضت الاسعار بغلاتو لم يعد عمروٌ يقبل بولصة زيد لانهُ يقول في نفسهِ ان زيدًا ابتاع املاكهُ بثمن غالٍ وهي الآن لاتساوي الثمن الذي ابتاعها بهِ فلا اظن ان مركزهُ المالي ثابت ولا آمن على مالي اذا دفعتهُ بدل بولصتهِ . ولكن لو كانت الاسعار مرتفعة وآخذة في الارتفاع ما تردَّد في قبول بولصة زيد لانهُ يقول ان عند زيد املاكًا تساوي مضاعف القيمة التي ابتاعها بها وثمنها آخذ في الازدياد فلا خوف عليهِ . ثم تولَّد من ذلك اضرار أُخرى منها تاخر الصناعة فانهُ عند ما يرى الناس قلة الربح من المصنوعات يضعون اموالهم في البنوك و يقنعون الربا القليل الثابت على المخاطرة في الصناعة . ومنها انحطاط الربا الذي تدفعهُ البنوك لاصحاب الاموال لان اصحاب البنوك لم يعودوا يربحون من الاموال الاَّ قليلاً فاضطروا الى تقليل رباها . ومنها احتكار المتمولين لاموالهم وحرمان العواد الاعظم من الانتفاع بها . ومنها افلاس بيوت كثيرة وتعطيل الوف من العملة لان زيدًا الذي بنى معملاً منذ عشر سنوات وانفق على بنائهِ عشرة آلاف دينار يرى نفسهُ في خسران وبضاعتهُ في كساد لان عمرًا بنى الآن معملاً مثل معملهِ بخمسة آلاف دينار فامكنهُ ان يبيع الامتعة التي يصنعها زيد بثمن بخس لا يقدر زيد ان يبيعها بهِ . ومنها ثقل الجزية والضرائب التي يدفعها الناس للدولة فان زيدًا كان يدفع للدولة ربح يومين او ثلاثة من ايام العمل اما الآن فيضطر ان يدفع ربح ايام كثيرة لان ربحهُ قل وما يدفعهُ باقٍ على حالهِ . وهذا الفرق العظيم لا يشعر بهِ الاَّ العملة والفقراء وهم السواد الاعظم . ومنها امتداد شوكة الاشتراكيين (السوسياليست) الذين يلجئهم ضيق الحال الى الطمع بمال الاغنياء

هذا هو الداء العضال وهذا بعض نتائجهِ واذا لم يداوَ سريعًا اتسع الخرق على الراقع بل آل الى خراب كثير من الممالك على ما يظن بعض علماء الاقتصاد . قال المؤرخ البسن ما مفادهُ ان سقوط السلطنة الرومانية الذي ينسبهُ البعض الى الجهل والاستعباد والفساد والعبادة الباطلة حدث حقيقة من نفاد الذهب والفضة من معادن اسبانيا واليونان . وقيام الممالك الاوربية وتخلصها من ربقة الجهل والشقاء ابتدأ باكتشاف كولمبس لاميركا وانهيال الذهب منها على اوربا . ثم لما اخذ الذهب يقل من سنة ١٨١٥ الى سنة ١٨٤٩ وقعت اوربا في ضيق عظيم وخيف على بريطانيا ان يصيبها ما اصاب رومية في قديم الزمان ولكنَّ العناية ارشدت الناس حينئذٍ

الى كنوز كليفورنيا واستراليا فارتفعت الاثمان وكثر الربح وقل نقل الدين والجزية انتهى . اما الجزية فقد بينا كيفية ازديادها واما الدين فيظهر ازدياد ثقلهِ من ان دين الولايات المتحدة الاميركية كان عند انتهاء الحرب الاميركية الاخيرة نحو ست مئة مليون ليرة وكانت الغلال والمصنوعات غالية حينئذٍ فكان يساوي ثمانية عشر مليون بالة من القطن او خمسة وعشرين مليون طن من الحديد . اما الآن فقد وفت اكثر من نصفهِ ولم يبقَ منهُ الاَّ نحو مئتين وستين مليونًا ولكنهُ صار اثقل على عاتقها مما كان قبلاً برخص الحاصلات والمصنوعات لان الباقي منهُ يساوي الآن ثلاثين مليون بالة من القطن او اثنين وثلاثين مليون طن من الحديد

هذا هو الداء وسببهُ على ما يظن كثيرون من علماء الاقتصاد السياسي ودواؤهُ عندهم ان يُعتمد على الفضة في صك النقود كما يعتمد على الذهب وتحدَّد لها قيمة ثابتة بالنسبة اليهِ . ولا خوف على الفضة ان تقل قيمتها بكثرة المستخرج منها لان قيمتها لم تقل الاَّ باهمال دولة جرمانيا واميركا لها وبخفض انكلترا لقيمة النقود الفضية الهندية . وهب ان مقدارها زاد كثيرًا باكتشاف مناجم كثيرة منها فدول الارض قادرة على ابقاء قيمتها على حالها كما فعلت دولة فرنسا عندما اكتُشفت معادن كليفورنيا وانهال الذهب منها على اوربا فانها اشاعت ما قيمتهُ مئة مليون من الليرات وصكَّتهُ نقودًا بدل نقودها الفضية التي ارسلتها الى الهند والصين . وستعود قيمة الفضة الى اصلها او تزيد عليهِ بواسطة بلاد الصين فان تلك البلاد الشاسعة قد اخذت تدّ سكك الحديد بكثرة فستروج التجارة فيها وتتزف كل ما يفيض عن اوربا من الحديد والفضة

وربما عثر الناس على مناجم غنية من الذهب ولكن ذلك مع عدم تأكدهِ وقلة احتمال وقوعهِ على ما يستفاد من علم الجيولوجيا لا يبعث اعتماد الناس على الفضة لا سيَّما وان تدبير الحاصل اولى من انتظار الواصل

دواء جديد للدوار البحري

جاء في الجرنال الطبي البريطاني ان الاستاذ ناناسانين وصف الكوكائين للدوار البحري فاستعملهُ الدكتور نواد لابنهِ وكان مسافرًا من بلاد الاكليز الى الهند فاعطاهُ مذوب هيدروكلورات الكوكائين (١ في ١٠٠٠) ولما بلغ ابنهُ بورت سعيد كتب اليهِ يقول ان ملعقتين صغيرتين من هذا المذوب كانتا تكفيان لتخليصهِ من الدوار كلما اشتدَّ بهِ . وقال ايضًا ان دوارهُ كان في هذا السفر اخف من دوار كل المسافرين ما عدا واحدًا وكان اشد من دوار كل المسافرين في اسفاره السابقة . فياحبذا لو اطلعنا على ذلك قبل الآن فكنا فحصنا بانفسنا